74

ورقة تقدير موقف

الخطاب الإسرائيليّ حول الجريمة في المجتمع العربيّ: الأَمْنَنَة وإعادة تعريف المسؤوليّة

ساهر غزّاوي

آذار 2026

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

ورقة تقدير موقف 74

الخطاب الإسرائيليّ حول الجريمة في المجتمع العربيّ: الأَمْنَنَة وإعادة تعريف المسؤوليّة

ساهر غزّاوي

كاتب وباحث أكاديمي. مسؤول متابعة الملفين الإعلامي والتوثيقي في مؤسسة ميزان لحقوق الإنسان في الناصرة، ومُعدّ إصدارات توثيقية وبحثية تُعنى بالقضايا السياسية والقانونية وملفات حقوق الإنسان

حقوق النشر محفوظة 2026

مدى الكرمل- المركز العربيّ للدراسات الاجتماعيّة التطبيقيّة

العنوان: شارع هميچنيم 90، حيفا

البريد الإلكترونيّ: mada@mada-research.org

رقم الهاتف: 04-8552035

ملخَّص

تحلّل هذه الورقة الخطاب الإعلاميّ والبحثيّ والسياسيّ الإسرائيليّ المتعلّق بظاهرة العنف والجريمة المنظَّمة في المجتمع العربيّ في الداخل الفلسطينيّ، من خلال تحليل خطاب نوعيّ لعيّنات مختارة من موادّ إعلاميّة عبريّة، ودراسات صادرة عن مراكز أبحاث إسرائيليّة، وتصريحات سياسيّة رسميّة. وتنطلق الدراسة من مقارَبة نظريّة تستند إلى مفهوم الأَمْنَنَة لفحص الكيفيّة التي يُعاد من خلالها تأطير الظاهرة وإعادة توزيع المسؤوليّة عنها داخل النقاش العامّ. تُظهر النتائج أنّ الجريمة تُقدَّم غالبًا ضمن إطار أمنيّ يوسّع دائرة التهديد ويعزّز المقارَبات الشُّرَطيّة، بالتوازي مع انتقال تدريجيّ للمساءلة من مستوى السياسات العامّة إلى مستوى المجتمع العربيّ وقياداته. كذلك يكشف التحليل عن مَيْل إلى التعميم وإنتاج صورة جماعيّة للجريمة، وعن توظيف سياسيّ لخطاب الحَوْكَمة واستعادة النظام. وتَخْلص الورقة إلى أنّ الخطاب لا يعكس الواقع فحسب، بل يسهم كذلك في إعادة إنتاجه عبْر تداخل الإعلام، والبحث، والسياسة، بما يحدّد حدود النقاش العامّ وطبيعة الحلول المطروحة.

مقدّمة

تحوّلت ظاهرة العنف والجريمة المنظَّمة في المجتمع العربيّ في الداخل الفلسطينيّ خلال السنوات الأخيرة إلى قضيّة مركزيّة في الخطاب السياسيّ والإعلاميّ والبحثيّ في إسرائيل،[1] بعد أن تجاوزت إطارها بوصفها مشكلة جنائيّة محلّيّة لتصبح موضوعًا ثابتًا في النقاش العامّ. ولم يَعُدْ حضور الظاهرة مقتصرًا على تغطية الأحداث الإجراميّة ذاتها، بل باتت تُطرَح بوصفها مؤشّرًا على تحوُّلات اجتماعيّة وأَمنيّة أوسع، تُستدعى في سياقات سياسيّة وإعلاميّة مختلفة، وتُستخدَم في صياغة مواقف وتبرير سياسات. وفي هذا الصدد، لا يقتصر دَوْر الإعلام على نقل الوقائع أو توثيق الأحداث، بل يتجاوز ذلك إلى الإسهام في إعادة تأطير الظاهرة، من خلال اختيار زاوية التغطية، وتحديد أسبابها، وتعيين الأطراف المسؤولة عنها، واقتراح الأُطُر التي تُفهَم من خلالها. فطريقة عَرْض الجريمة، والمفردات المستخدَمة في توصيفها، والأصوات التي تُمنح شرعيّة التفسير، كلّها عناصر تسهم في إعادة تعريف الظاهرة داخل الحيّز العامّ، وفي رسم حدود النقاش السياسيّ والإعلاميّ حولها.

تنطلق هذه الورقة من مقاربة ترى في الخطاب الإعلاميّ عنصرًا فاعلًا في إنتاج التصوُّرات السياسيّة والاجتماعيّة، لا مجرّد وسيط ينقل الأحداث. فالإعلام يسهم، من خلال آليّات الاختيار والتأطير والتكرار، في تحديد كيفيّة فَهْم الظواهر العامّة، وفي نقلها أحيانًا من إطارها الجنائيّ أو الاجتماعيّ إلى إطار أمنيّ يُقدَّم بوصفه تهديدًا للنظام العامّ أو للاستقرار، وهو ما يُشار إليه في الأدبيّات بمفهوم "الأَمْنَنَة"،[2] أي العمليّة التي يجري من خلالها تقديم قضيّة أو جماعة بوصفها تهديدًا أمنيًّا يبرّر التعاملَ معها بإجراءات استثنائيّة خارج المجال السياسيّ العاديّ. ولا تجري هذه العمليّة عبْر القرارات السياسيّة فقط، بل تقوم وسائل الإعلام بدَوْر مركزيّ في ترسيخها من خلال اللغة المستخدَمة، وأنماط التفسير السائدة، والجهات التي تُمنح شرعيّة تفسير الظاهرة. وفي حالة الجريمة في الداخل الفلسطينيّ، يُلاحَظ انتقال متكرّر للنقاش من مساءَلة السياسات العامّة وأداء مؤسَّسات إنفاذ القانون

1. انظروا: المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. (2023). العنف والجريمة في المجتمع العربيّ: صورة الوضع والتحدّيات السياساتيّة. **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطية**. [بالعبريّة]؛ الكنيست. (2023– 2024). بيانات وبروتوكولات لجنة الأمن القوميّ حول تصاعد الجريمة في المجتمع العربيّ. **الكنيست**. [بالعبريّة]

2. Buzan, Barry; Wæver, Ole; & Wilde, Jaap. (1998). **Security: A New Framework for Analysis**. Boulder: Lynne Rienner Publishers.

إلى تفسير الظاهرة من خلال "خصائص المجتمع" ذاته، بما يعيد توزيع المسؤوليّات بين الدولة والمجتمع ويؤثّر في طبيعة الحلول المطروحة.[3]

تأتي هذه الورقة في سياق نقاش بحثيّ أوسع تناول التغطية الإعلاميّة العبريّة لظاهرة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ؛ فقد أشارت دراسات حديثة[4] إلى وجود مَيْل واضح نحو أَمْنَنَة الظاهرة وإعادة توزيع المسؤوليّة باتّجاه المجتمع العربيّ، مع تراجع مساءَلة السياسات الحكوميّة. بَيْدَ أنّ الورقة الحاليّة لا تسعى إلى إعادة قياس حجم التغطية أو اتّجاهاتها العامّة، بل تُركِّز على تحليل الكيفيّة التي يُعاد من خلالها بناء هذا الإطار الخطابيّ عبْر تفاعل الصحافة ومراكز الأبحاث والخطاب السياسيّ الرسميّ. وبِذا تنتقل الدراسة من رصد أنماط التغطية إلى تفكيك آليّات إنتاج الخطاب وإعادة تدويره في الحيّز العامّ الإسرائيليّ.

منهجيًّا، تعتمد الورقة على تحليل خطاب لموادّ إعلاميّة عبريّة مختارة قصديًّا، تشمل مقالات رأي وتقارير إخباريّة ومقابَلات إعلاميّة، إضافة إلى موادّ تحليليّة صادرة عن مراكز أبحاث إسرائيليّة. وقد جرى اختيار هذه الموادّ لارتباطها بمؤسَّسات وشخصيّات مركزيّة في إنتاج الخطاب المهَيْمِن في إسرائيل، ولِما أسهمت به من دَوْرٍ بارز في تشكيل النقاش العامّ خلال فترات تصاعد الجريمة أو في أعقاب أحداث مفصليّة. ولا تهدف الدراسة إلى تقديم مسح شامل لجميع وسائل الإعلام، بل ترمي إلى تفكيك أنماط خطابيّة مؤثّرة تكشف الأُطُر التي تُقدَّم من خلالها الجريمة، والكيفيّة التي بها يُعاد بناء موقع المسؤوليّة داخل الخطاب الإعلاميّ والسياسيّ، تمهيدًا لتحليل هذه الأنماط في الأقسام اللاحقة من الورقة.

تحليل الأدلّة العينيّة: أنماط الخطاب الإسرائيليّ حول الجريمة في المجتمع العربيّ

تُظهِر قراءة موادّ إعلاميّة عبريّة، إلى جانب موادّ صادرة عن مراكز أبحاث إسرائيليّة وتصريحات سياسيّة رسميّة، أنّ ظاهرة العنف والجريمة المنظَّمة في المجتمع العربيّ تُقدَّم ضمن أُطُر تفسيريّة متكرّرة تسهم في إعادة تعريف طبيعة المشكلة وموقع المسؤوليّة عنها. ولا يظهر هذا النمط في وسائل الإعلام فقط، بل يتكرّر أيضًا في الخطاب البحثيّ–الأمنيّ والتصريحات السياسيّة، بما يعزّز إطارًا تفسيريًّا يتجاوز حدود التغطية الصحفيّة إلى مستوى النقاش العامّ.

بَيْدَ أنّ هذا الاتّجاه لا يستنفد مُجْمَل النقاش القائم، إذ يظهر في المقابل خطاب نقديّ يشير إلى مسؤوليّة الدولة وأجهزة إنفاذ القانون عن تفاقم الظاهرة، ويتناول إخفاقات مؤسَّسيّة متراكمة في مواجهة الجريمة المنظَّمة في البلدات العربيّة. وقد عبّرت الهيئات التمثيليّة للمجتمع العربيّ، إلى جانب باحثين في علم الجريمة، عن مواقف ترى أنّ سياسات الشرطة وأولويّاتها تؤثّر في أنماط انتشار الجريمة وحدود معالجتها، وتطرح تساؤلات حول مستوى الجِدّيّة والموارد المخصَّصة للتعامل مع الظاهرة.[5]

3. أبو فريح، عطوة. (2025، 8 أيّار). العنف يحطّم المجتمع العربيّ، نحن أيضًا مطالَبون بتحمُّل المسؤوليّة. **هآرتس**. [بالعبريّة]

4. انظروا -على سبيل المثال-: مركز إعلام. [د. ت]. ورقة موقف: التغطية الإعلاميّة لظاهرة العنف والجريمة في المجتمع العربيّ. مركز إعلام. [بالعبريّة]، (ورقة لم تنشر بعد، اطّلع عليها الباحث).

5. كيرن بيرل كتسنلسون [קרן ברל כצנלסון]. (2026). هذه ليست منظّمات إرهابيّة – إنّها مافيا بدعم من الدولة | حوار مع د. إيلات معوز. **يوتيوب**. **كيرن بيرل كتسنلسون**.

1. الأَمْنَنَة اللُّغويّة للجريمة: من ظاهرة جنائيّة إلى تهديد أمنيّ

تُظهِر موادّ صادرة عن مراكز دراسات إسرائيليّة، ولا سيّما معهد دراسات الأمن القوميّ (INSS)، انتقالًا واضحًا في طريقة تعريف ظاهرة الجريمة في المجتمع العربيّ من كونها قضيّة جنائيّة أو اجتماعيّة إلى مسألة ذات أبعاد أمنيّة تتجاوز حدود المجتمع نفسه. ففي إحدى أوراق المعهد، تُعْرَض ظاهرة الجريمة بوصفها تطوُّرًا يشكّل خطرًا على "الأمن القوميّ الإسرائيليّ"، حيث يجري الربط بين انتشارِ السلاح في أيدي منظَّمات الجريمة وتهديدِ الاستقرار الداخليّ وإمكانيّة امتداد العنف إلى المجتمع الإسرائيليّ عمومًا، بما قد يؤدّي إلى زعزعة "الأمن الداخليّ" للدولة.[6] ويعكس هذا الطرح انتقالًا واضحًا من مقارَبة تتعلّق بفشل إنفاذ القانون أو السياسات الاجتماعيّة إلى مقارَبة تُدْرِج الظاهرة ضمن سلّم التهديدات الأمنيّة.

ولا يقتصر هذا التأطير على الدراسات الصادرة عن معهد دراسات الأمن القوميّ، بل يتكرّر أيضًا في أوراق تقدير موقف ودراسات تحليليّة صادرة عن مراكز أبحاث أمنيّة أخرى، حيث يجري توصيف الجريمة في المجتمع العربيّ باعتبارها ظاهرة تهدّد "ركائز الدولة" والأمن الداخليّ وسيادة القانون، وهو ما يعكس مَيْلًا متزايدًا إلى إدراج الظاهرة ضمن خطاب الأمن القوميّ، لا ضمن سياقها الجنائيّ أو الاجتماعيّ فقط.[7] ففي إحدى الدراسات الصادرة عن مركز القدس للإستراتيجيّة والأمن (JISS)، يُعْرَض فشل التعامل مع الجريمة في المجتمع العربيّ بوصفه "فشلًا منظوميًّا عميقًا يهدّد أعمدة الدولة الأساسيّة؛ سيادة القانون، والأمن القوميّ، والثقة العامّة"، وهو توصيف ينقل الظاهرة من إطارها الجنائيّ إلى مستوى تهديد بنيويّ للدولة نفسها. ويزداد هذا التأطير وضوحًا حين تُطرَح توصيات تدعو إلى إعلان حالة طوارئ أو إلى التعامل مع منظَّمات الجريمة بأدوات قانونيّة مخصَّصة أصلًا لمواجهة التنظيمات المعادية، بما يعكس انتقالًا كاملًا إلى لغة أَمنيّة تستدعي منطق الاستثناء والتهديد الوجوديّ.

وتنتقل هذه اللغة بدَوْرها إلى الإعلام العبريّ، حيث تتكرّر مفردات مشابهة في التغطيات الصحفيّة ومقالات الرأي، مثل الحديث عن "فقدان السيطرة" أو خطر "انفلات العنف"، وهما وغيرهما تعابير ظهرت في عدد من التقارير والتحليلات الإعلاميّة التي تناولت تصاعد الجريمة في البلدات العربيّة. ففي تقارير إخباريّة نُشرت في موقع "واينت" العبريّ، جرى توصيف موجات القتل المتصاعدة بأنّها تعكس حالة "فقدان السيطرة" في الشارع العربيّ، في سياق نقاش سياسيّ حول توسيع أدوات المواجَهة الأمنيّة،[8] كما استُخدِمت لغة مشابِهة في مقالات رأي تحدّثت عن فقدان الدولة السيطرة على الأمن الشخصيّ واحتمال امتداد تداعيات الجريمة إلى المجتمع الإسرائيليّ عمومًا.[9]

وتكمن أهمّيّة هذا التحوُّل الخطابيّ في أنّه يوسّع دائرة الخطر من المجتمع العربيّ إلى الدولة ككلّ، وفي الوقت ذاته يُدخل عنصرًا إضافيًّا يتمثّل في تحميل المجتمع العربيّ وقياداته جزءًا من المسؤوليّة عن الظاهرة، وهو ما يخلق توازنًا ظاهريًّا في توزيع المسؤوليّة، لكنّه يؤدّي عمليًّا إلى تقليص مساءلة مؤسَّسات الدولة عن دَوْرها في نشوء الظاهرة واستمرارها.

---

6. لبافا، إفرايم؛ وإيلران، مِئير؛ ووتد، محمّد. (2024، 24 حزيران). إهمال مكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ: تهديد للأمن القوميّ. **معهد دراسات الأمن القوميّ**. [بالعبريّة]

7. سيبوني، چابي. (2025، 25 تشرين الثاني). مكافحة الجريمة العربيّة الخطيرة في إسرائيل. **معهد القدس للإستراتيجيّة والأمن**. [بالعبريّة]

8. ريمون، ران. (2023، 23 آب). فقدان السيطرة. **واينت**. [بالعبريّة]

9. حندقلو، راوية. (2025، 4 شباط). موجة جرائم القتل في المجتمع العربيّ: حكومة ودم على الأيدي. **واينت**. [بالعبريّة]

2. إعادة تعريف المسؤوليّة: من مساءلة الدولة إلى "أزمة مجتمع"

إلى جانب الأَمْنَنَة اللُّغويّة للجريمة، يلاحَظ في التغطية الإعلاميّة العبريّة نمطٌ خطابيّ آخَر يتمثّل في إعادة تعريف موقع المسؤوليّة عن الظاهرة، بحيث يجري الانتقال التدريجيّ من مساءلة أداء الدولة وأجهزة إنفاذ القانون إلى تفسير الجريمة بوصفها انعكاسًا لأزمة داخليّة في المجتمع العربيّ نفسه. ففي عدد من المقالات التحليليّة، يظهر خطاب يجمع بين الاعترافِ بتصاعد الجريمة وتفسيرِها بوصفها نتيجة "انهيار اجتماعيّ" أو خلل بنيويّ داخليّ، وهو ما ينقل زاوية النقاش من السياسات العامّة إلى خصائص المجتمع ذاته.

في هذا الصدد، تناولت مقالات رأي وتحليلات في الصحافة العبريّة ظاهرة ارتفاع معدّلات القتل من خلال توصيفات تشير إلى "أزمة داخليّة" أو "تفكُّك اجتماعيّ"، مع الربط بين انتشار الجريمة وضعف القيادة المحلّيّة أو ما وُصِف بِـ "فشل المجتمع في ضبط نفسه". ففي مقال تحليليّ نُشِر في صحيفة "هآرتس"، جرى ربط تصاعد الجريمة بما وُصف بِـ "انهيار المجتمع العربيّ"، في قراءة تُبرز البنْية الاجتماعيّة الداخليّة بوصفها العامل المركزيّ في تفسير الظاهرة، وهو توصيف ينقل مركز المسؤوليّة من السياسات العامّة إلى المجتمع ذاته.[10]

ويجد هذا التوجُّه صداه في أوراق تقدير موقف ودراسات تحليليّة صادرة عن مراكز أبحاث إسرائيليّة، إذ يُطرح المجتمع العربيّ وقياداته بوصفهم طرفًا يتحمّل جزءًا من المسؤوليّة عن استمرار الجريمة، حتّى مع الإقرار بوجود تقاعس حكوميّ أو ضعف في إنفاذ القانون. ففي دراسة صادرة عن المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة (IDI)، يُشار إلى أنّ ضعفَ التعاون بين مؤسّسات الدولة والقيادات المحلّيّة، وتراجُعَ الثقة المتبادلة، يشكّلان عاملَيْن مركزيَّيْن في استمرار الظاهرة، مع التأكيد على ضرورة قيام المجتمع العربيّ وقياداته بدَوْر أكثر فاعليّة في مواجهة العنف.[11] ويؤدّي هذا النوع من الطرح إلى توزيع للمسؤوليّة يبدو متوازنًا ظاهريًّا، لكنّه يسهم عمليًّا في نقل مركز النقاش من إخفاق السياسات الحكوميّة إلى إشكاليّات داخل المجتمع ذاته.

في المقابل، تظهر داخل الإعلام العبريّ أصوات تحاول إعادة النقاش إلى مستوى السياسات العامّة، من خلال رفض تأطير الجريمة باعتبارها مجرّد "موجات عنف" عابرة أو أزمة مجتمعيّة داخليّة. ففي أحد المقالات التحليليّة، جرى نقد العناوين الإعلاميّة التي تختزل الظاهرة في صيغة "نهاية أسبوع دمويّة"، مع التأكيد على أنّ الجريمة ليست انفجارًا مؤقّتًا، بل نتيجة تراكم سياسات حكوميّة وإخفاق مؤسّسيّ ممتدّ، بما في ذلك تجميد برامج حكومية لمكافحة الجريمة.[12]

وتكشف هذه المقارَبة النقديّة أنّ إعادة تعريف المسؤوليّة ليست مسألة محسومة داخل الإعلام العبريّ، إلّا أنّ حضورها يظلّ أقلّ تأثيرًا مقارَنةً بالخطاب الذي يركّز على البعد المجتمعيّ الداخليّ. فبينما تحاول هذه القراءات إعادة مركز النقاش إلى مستوى السياسات العامّة والمساءلة الحكوميّة، تميل التغطيات الأكثر تداولًا إلى تفسير الظاهرة من خلال خصائص المجتمع ذاته، وهو ما يعزّز عمليًّا انتقال المسؤوليّة من الدولة إلى المجتمع.

---

10. خوري، جاكي. (2025، 21 كانون الأوّل). ما وراء فشل الحكومة، يشير الرقم القياسيّ في عدد القتلى إلى أنّ المجتمع العربيّ ينهار. **هآرتس**. [بالعبريّة]

11. لوتان، تومر. (2025، 4 حزيران). الجريمة في المجتمع العربيّ لا "تتفجّر" بل تترسّخ. **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**. [بالعبريّة]

12. روم، إيتاي. (2026، 5 شباط). الجريمة في المجتمع العربيّ هي مسؤولية إيتمار بِنْ چڤير، حرفيًّا. **هآرتس**. [بالعبريّة]

ويظهر هذا التحوُّل على نحوٍ أوضح في الخطاب السياسيّ الرسميّ، حيث تُستخدم الجريمة لتأكيد سرديّةٍ مُفادُها أنّ المشكلة كامنة أساسًا في داخل المجتمع العربيّ نفسه. ففي تصريحات لوزير الأمن القوميّ إيتمار بِنْ چڤير بشأن تصاعد الجريمة، جرى التأكيد على أنّ المجتمع العربيّ مُطالَب بتحمُّل مسؤوليّة مكافَحة العنف داخله، بالتوازي مع توجيه انتقادات مباشرة لقيادات السلطات المحلّيّة العربيّة واتّهامها بعدم القيام بدَوْرها في مواجهة منظَّمات الجريمة.[13] وتعكس هذه الصيغة انتقالًا واضحًا في تعريف المشكلة، بحيث لا تقتصر على مساءَلة أجهزة الدولة أو الشرطة، بل تميل إلى تقديم الجريمة بوصفها نتاج إخفاق مجتمعيّ وقياديّ داخليّ. ويتعزّز هذا الاتّجاه في تصريحات أخرى داخل الكنيست، إذ ذهبت عضوة الكنيست طالي چوطليپ إلى تحميل المجتمع العربيّ مسؤوليّة شبه كاملة عن الظاهرة، وربطت بين انتشار الجريمة وما وصفته بغياب "قِيَم أساسيّة" داخل المجتمع، في خطاب يُعيد تعريف المشكلة بوصفها خللًا ثقافيًّا داخليًّا أكثر ممّا هي مسألة سياسات أو إنفاذ قانون.[14]

وتكمن أهمّيّة هذا التحوُّل في أنّه ينقل مركز النقاش من مساءلة السياسات العامّة إلى مساءلة المجتمع، بما يعزّز حلولًا تركّز على الضبط والإصلاح الاجتماعيّ بدل معالجة العوامل البنيويّة المرتبطة بدَوْر الدولة ومؤسَّسات إنفاذ القانون.

3. التعميم وإنتاج صورة جماعيّة للجريمة

تُظهر قراءة الخطاب الإعلاميّ والسياسيّ حول الجريمة في المجتمع العربيّ أنّ الظاهرة لا تُقدَّم غالبًا على أنّها نشاط لشبكات إجراميّة محدَّدة، بل ضمن إطار عامّ يعيد تعريف المجتمع نفسه من خلال الجريمة. فالتعبيرات الإعلاميّة والسياسيّة التي تتحدّث عن "العنف في المجتمع العربيّ" أو "فقدان السيطرة" لا تكتفي بوصف الوقائع، بل تُنتِج تصوُّرًا يَقْرن بين الجريمة والحيّز الاجتماعيّ العربيّ بصورة جماعيّة، وهو ما يسهم في طمس الفروق بين الفاعلين الإجراميّين والمجتمع الأوسع.[15]

ومن النقاشات المرتبطة بإعادة توجيه ميزانيّات الخطّة الخمسيّة للمجتمع العربيّ نحو الشرطة والأجهزة الأمنيّة، تَظهر الكيفيّة التي بها تجري إعادة تعريف الجريمة ضمن إطار أمنيّ بدل كونها نتيجة لفجوات اجتماعيّة–اقتصاديّة طويلة المدى وسياسات حكوميّة تجاه المجتمع العربيّ، وتواطؤ الشرطة مع منظَّمات الإجرام. فبدلًا من التعامل مع الاستثمار في التعليم والتشغيل والبنى المجتمعيّة على أنّه جزء من المعالَجة، يجري نقل مركز الثقل إلى أدوات الأمن والإنفاذ، وهو ما يعكس بوضوح ديناميّة تأطير الأمن (Security Framing)،[16] أي تحويل قضيّة اجتماعيّة مركَّبة إلى مسألة أمنيّة تستدعي حلولًا شُرَطيّة.[17]

13. واينت. (2026، 22 كانون الثاني). بِنْ چڤير حول الإضراب في المجتمع العربيّ: رؤساء السلطات المحلّيّة يقفون إلى جانب منظّمات الجريمة. **واينت**. [بالعبريّة]

14. قناة الكنيست. (2026). إذا لم يعجبك أحد، فهل تطلق النار عليه؟ هكذا ربيتم؟ وكلّ الوقت ادّعاءات– عضو الكنيست طالي چوتليپ في الهيئة العامّة. **قناة الكنيست**. [بالعبريّة]

15. ريمون، ران. (2023، 23 آب). فقدان السيطرة. **واينت**. [بالعبريّة]

16. Balzacq, Thierry. (2011). **Securitization Theory: How Security Problems Emerge and Dissolve**. London: Routledge.

17. سواعد، خضر. (2025، 17 كانون الأوّل). تقليص ميزانيّة الخطّة الخمسيّة سيضرّ بمكافحة الجريمة في المجتمع العربيّ. **المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة**. [بالعبريّة]

هذا التحوُّل لا يغيّر أدوات المعالَجة فقط، بل يعيد تشكيل صورة المجتمع نفسه داخل الخطاب العامّ، حيث يصبح الفضاء الاجتماعيّ العربيّ موضوعًا للتدخّل الأمنيّ، وهو ما يسهم في إنتاج منطق التجريم الجمعيّ (Collective Criminalization)[18] عبْر ربط الأزمة الاجتماعيّة ببنْية المجتمع ككلّ بدلًا من حصرها في شبكات الجريمة المحدَّدة. فحين تُقدَّم المشكلة باعتبارها خللًا اجتماعيًّا داخليًّا، تتراجع مساءلة السياسات العامّة لصالح مقاربات الضبط والمراقبة، وهو ما يعيد إنتاج صورة جماعيّة للجريمة بوصفها سِمَة ملازمة للمجتمع.[19]

وعليه، فإنّ التعميم لا يعمل فقط كآليّة لُغويّة أو إعلاميّة، بل كإطار سياسيّ–معرفيّ يعيد تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع العربيّ، عبْر نقل الظاهرة من مجال المعالَجة الاجتماعيّة إلى مجال الإدارة الأمنيّة.

4. الخطاب السياسيّ الرسميّ: الجريمة كمدخل لاستعادة "النظام"

يتعزّز هذا الإطار في الخطاب السياسيّ الرسميّ حين تُقْرَن الجريمة، وبخاصّة في البلدات العربيّة وفي النقب، بمفاهيم "استعادة النظام" وَ"إعادة الحَوْكَمَة/ السيادة"، بحيث تصبح مكافَحة الجريمة مدخلًا لتبرير توسيع التدخُّل الشُّرَطيّ وإظهار القوّة في الفضاء العربيّ. ويظهر ذلك بوضوح في توصيفات رسميّة وموادّ إعلاميّة تُواكب عمليّات ميدانيّة واسعة وتمنحها معنًى سياسيًّا يتجاوز مكافحة الجريمة بمعناها الجنائيّ المباشر.

أوّلًا، في التغطيات المرتبطة بعمليّات شُرَطيّة واسعة في النقب، تظهر لغة "استعادة السيادة/ الحَوْكَمَة" على نحوٍ صريح كهدف معلن للعمليّة، في سياق يتداخل فيه الحديث عن الجريمة المنظَّمة مع أحداث احتجاجيّة مرتبطة بعمليّات الهدم في القرى العربيّة. ففي تغطية موقع واينت لعمليّة ("نظام جديد") في النقب، نُقِلت صيغة رسميّة تفيد بأنّ الهدف هو "إعادة الحَوْكَمَة للنقب"، مع ربط العمليّة بسلسلة أحداث وُصِفت بالعنيفة، وإبراز حجم القوّات المشارِكة وتعدُّد الوحدات الأمنيّة، وهو ما يضعها ضمن منطق "فرض النظام" أكثر من كونها استجابة جنائيّة محدودة.[20] وفي هذا السياق، يصبح الخطّ الفاصل بين مكافحةِ الجريمة المنظَّمة والتعاملِ مع احتجاجات السكّان على سياسات الهدم أقلّ وضوحًا، حيث تُقدَّم الحملة على أنّها استعادة للسيطرة على الحيّز العامّ. وكذلك تشير تغطية صحيفة "هآرتس" للعمليّة نفسها إلى أنّ بيان الشرطة شدّد على اسم العمليّة ودلالته ("نظام جديد") وعلى حضورها السياسيّ، وهو ما يعكس تداخلًا بين الخطاب التنفيذيّ والخطاب السياسيّ في تعريف طبيعة المَهَمّة ومعناها.[21]

ثانيًا، في موادّ إعلاميّة قريبة من الخطاب الرسميّ، تُقدَّم المواجهة أحيانًا على أنّها عمليّة "إظهار مَن هو صاحب البيت" أو "فرض سيادة الدولة" عبْر استعراض قوّة استثنائيّ. يظهر ذلك في صياغات مثل "استعادة الحَوْكَمَة" أو "استعراض قوّة"، وفي عبارات من نمط "مَن هو صاحب البيت"، وهي لغة تنقل الحدث من إطار مكافَحة

18. Van der Woude, Maartje; & Van Berlo, Patrick. (2015). Crimmigration at the internal borders of Europe? Examining the intersection between criminal law and immigration law. **European Journal of Criminology**, 12 (1). Pp. 69– 87.

19. سيبوني، چابي، (2025، 25 تشرين الثاني). مكافحة الجريمة العربيّة الخطيرة في إسرائيل. معهد القدس للإستراتيجيّة والأمن. [بالعبريّة]

20. تاماري، ليران. (2025، 26 تشرين الثاني). المفوَّض العامّ للشرطة بادر إلى عمليّة "غير مسبوقة"– وسافر: صور بِنْ چڤير على درّاجة ناريّة ليست في فراغ. واينت. [بالعبريّة]

21. سولومون، عدن. (2025، 26 تشرين الثاني). "نريد معالَجة الجريمة الحقيقيّة": بالنسبة للسكّان البدو في النقب، العمليّة الشُّرَطيّة هي استفزاز آخَر من بِنْ چڤير. هآرتس. [بالعبريّة]

الجريمة إلى إطار إثبات السيطرة السياسيّة على الحيّز.[22] وتكتسب هذه اللغة دلالة خاصّة في سياقات النقب، حيث يتداخل الحديث عن الجريمة مع الاحتجاجات العربيّة على سياسات الهدم أو على مشاريع التشجير ومصادرة الأراضي. ففي تغطيات وتصريحات رسميّة خلال احتجاجات النقب عام 2022، جرى التأكيد على ضرورة "استعادة الحَوْكَمَة في النقب" وربط الانتشار الشُّرَطيّ الواسع بالحاجة إلى فرض النظام في مواجهة ما وُصِفَ بتحدّي سلطة الدولة.[23]

والمفارقة التي تكشفها هذه التغطيات أنّ خطاب "فرض السيادة" لا يظهر بالحدّة نفسها عند الحديث عن الجريمة المنظَّمة بوصفها ظاهرة جنائيّة مستمرّة داخل المجتمع العربيّ، بل يتصاعد خصوصًا عندما يرتبط الأمر بحراك احتجاجيّ أو تَحَدٍّ سياسيّ للدولة في الفضاء العامّ. وبهذا المعنى، لا تُقدَّم العمليّات فقط على أنّها مواجَهة للجريمة، بل كآليّة لإعادة ترسيم العلاقة بين الدولة والمجتمع العربيّ بلغة الردع وإثبات السيطرة.

ثالثًا، يتكرّس هذا الإطار كذلك عبْر خطابٍ مؤسَّساتيّ داخل الكنيست يربط الجريمة مباشرة بمفهوم "إعادة النظام والحَوْكَمَة"، ويعرضها كقضيّة "أمن داخليّ" تستدعي مقارَبة سياديّة. ففي بيان صحفيّ رسميّ للكنيست حول نقاشات اللجان (الأمن/ الداخل)، تظهر صياغات صريحة من قَبيل "تجب إعادة النظام والحَوْكَمَة" في سياق الحديث عن الجريمة في المجتمع العربيّ، بما يرسّخ انتقال الظاهرة من إطارها الجنائيّ إلى إطار "النظام/ السيادة".[24]

رابعًا، تَظهر دلالة هذا الخطاب أيضًا في الطريقة التي تُدار بها العمليّات على المستوى الحكوميّ–الشُّرَطيّ بوصفها "حملات استعادة أمن/ نظام" (وليست ملاحقة مجرمين فقط)، كما في بيانات حكوميّة رسميّة عن عمليّات "أمن وتعزيز إنفاذ" في بلدات عربيّة (كأمّ الفحم- على سبيل المثال) تُعْرَض كلحظة "انتشار شامل" متعدّد الأجهزة ضدّ "محفّزات الجريمة".[25]

خامسًا، يظهر في بعض التصريحات الصادرة عن شخصيّات في المؤسَّسة الرسميّة بُعدٌ تفسيريٌّ ذو طابع ثقافيّ–جمعيّ، يربط ظاهرة الجريمة بخصائص منسوبة إلى المجتمع العربيّ ذاته. فقد أشار عومر بار-ليف إلى ما أسماه "ثقافة السلاح" داخل المجتمع العربيّ،[26] وربط كوبي شبتاي انتشار الجريمة بأنماط اجتماعيّة داخليّة.[27] ويعكس هذا المستوى من الخطاب انتقالًا من مساءلة السياسات وأداء مؤسَّسات إنفاذ القانون إلى تأطير ثقافيّ عامّ يُسهِم في ترسيخ صورة جماعيّة تقرن بين الجريمة والهُويّة الاجتماعيّة.

---

22. بوشري، هوديا. (2025، 19 تشرين الثاني). ""سيفهمون مَن هو صاحب البيت": القوّات الخاصّة التي ستحارب الجريمة البدويّة. **يِسْرائيلْ هَيُومْ**. [بالعبريّة]

23. يفت، ناتي. (2022، 18 كانون الثاني). اعتقال 30 شخصًا بشبهة المشاركة في المواجَهات حول تشجير "الصندوق القوميّ اليهوديّ" في قرى النقب الأسبوع الماضي. **هآرتس**. [بالعبريّة]

24. الكنيست. (2022، 4 نيسان). رئيس لجنة الخارجيّة والأمن، عضو الكنيست بِنْ باراك: "تحوّلت الجريمة في المجتمع العربيّ إلى طابع قوميّ، وقد حان الوقت للنظر في إعلان حالة طوارئ للقضاء على الظاهرة. **الكنيست**. [بالعبريّة]

25. شرطة إسرائيل. (2025، 28 كانون الثاني). عمليّة وطنيّة مشترَكة لتطبيق القانون وتعزيز الأمن– دولة إسرائيل في عمليّة وطنيّة مشترَكة لتعزيز أمن الجمهور ومكافحة الجريمة الخطرة في المجتمع العربيّ. **الحكومة الإسرائيليّة**. [بالعبريّة]

26. برينر، يهوشواع (جوش). (2021، 19 تشرين الأوّل). بار-ليف: عدم المساواة تجاه الجمهور العربيّ عزّز الجريمة؛ الدولة فقدت الردع. **هآرتس**. [بالعبريّة]

27. نوسباوم، موشيه. (2023، 4 نيسان). المفوّض العامّ للشرطة في محادثة مغلقة: "إنّهم يقتلون بعضهم بعضًا. هذه هي عقليّة العرب". **القناة 12**. [بالعبريّة]

ومع ذلك، من المهمّ إبراز أنّ هذا الإطار لا يمرّ دون نقد داخل الحقل البحثيّ المدنيّ نفسه. فالمعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة (IDI) ، كمركز أبحاث سياساتيّ، قدّم قراءة نقديّة لعمليّة الشرطة في النقب/ الترابين، واعتبر أنّ المقارَبة العمليّاتيّة/ الاستعراضيّة قد تعكس "علاجًا غير مهنيّ" وتُنتج أضرارًا جماعيّة وتبتعد عن منطق معالجة الجريمة المنظَّمة بأدوات تحقيق وإنفاذ مركَّزة. وجود هذا النقد مهمّ لأنّه يوضّح أنّ "استعادة النظام" ليست توصيفًا محايدًا، بل إطار سياسيّ له تبعات على الحقوق وعلى تعريف المشكلة وحلولها.[28]

بِذا، لا يعمل الخطاب السياسيّ الرسميّ فقط على دعم عمليّات شُرَطيّة واسعة، بل يمنحها وظيفة رمزيّة: إعادة تعريف الجريمة كاختبار لسيادة الدولة في الفضاء العربيّ. وهي وظيفة تُسهم في تثبيت المقارَبة الأَمنيّة كحلّ "طبيعيّ"، وتُزاحم، أو تؤجّل، نقاشات أكثر جوهريّة حول السياسات البنيويّة، وأنماط التمييز في إنفاذ القانون، ومسؤوليّة الدولة عن الشروط التي تسمح بتجذُّر الجريمة المنظَّمة.

تلخيص واستنتاجات

تُظهر هذه الورقة أنّ الخطاب الإعلاميّ والبحثيّ والسياسيّ بشأن الجريمة في المجتمع العربيّ لا يقتصر على توصيف ظاهرة أمنيّة أو جنائيّة، بل يُسْهِم في إعادة تعريفها ضمن إطار أوسع يعيد توزيع المسؤوليّة ويعيد تشكيل العلاقة بين الدولة والمجتمع العربيّ. فبينما تُقدَّم الجريمة على أنّه تهديد يستدعي استعادة النظام والحَوْكَمَة، تنتقل مساءلة الظاهرة تدريجيًّا من مستوى السياسات العامّة إلى مستوى المجتمع نفسه، وهو ما يرسّخ المقارَبة الأمنيّة بوصفها الحلّ الأكثر حضورًا في النقاش العامّ. وتبرز أهمّيّة تحليل الخطاب في كشف كيفيّة إعادة إنتاجه عبْر تداخل الإعلام ومراكز الأبحاث والخطاب السياسيّ.

أوّلًا، تمثّل عمليّة "الأَمْنَنَة" آليّة مركزيّة في الخطاب السائد، حيث تُنقل الجريمة من قضيّة اجتماعيّة–جنائيّة إلى مستوى التهديد الأمنيّ أو خطر "فقدان السيطرة"، بما يوسّع دائرة الخطر ويُشَرْعِنُ المقارَبات الأَمنيّة على حساب النقاش المرتبط بالسياسات الاجتماعيّة أو إخفاق مؤسَّسات إنفاذ القانون.

ثانيًا، تكشف الموادّ المدروسة عن انتقال تدريجيّ في تعريف المسؤوليّة ليشمل مؤسّسات مختلفة، يبدأ من الخطاب الإعلاميّ الذي يفسّر الظاهرة بوصفها "أزمة مجتمع"، مرورًا بمراكز الأبحاث، وصولًا إلى الخطاب السياسيّ الرسميّ الذي يميل إلى تحميل المجتمع العربيّ وقياداته مسؤوليّة مباشرة، وهو ما يخفّف مساءلة السياسات الحكوميّة.

ثالثًا، يُظهر الخطاب الإعلاميّ والسياسيّ مَيْلًا إلى التعميم وإنتاج صورة جماعيّة للجريمة عبْر ربطها بالمجتمع العربيّ ككلّ، وهو ما يعزّز منطق التجريم الجمعيّ ويحوّل الفضاء الاجتماعيّ العربيّ إلى موضوع تدخُّل أمنيّ.

رابعًا، يكشف الخطاب السياسيّ الرسميّ أنّ الجريمة تُستخدم أحيانًا كمدخل لإعادة طرح مفاهيم "الحَوْكَمة" وَ "استعادة النظام"، خاصّة في سياقات النقب، حيث تتداخل مكافحة الجريمة مع خطاب فرض السيادة.

وعليه، لا يقتصر الخطاب على توصيف الظاهرة، بل يعمل كآليّة لإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والمجتمع العربيّ، بما يحدّد حدود النقاش العامّ وطبيعة الحلول الممكنة.

28. ليتمنوفيتس، ياعيل؛ ولافي، ميريت. (2026، 5 كانون الثاني). عمليّة الشرطة في ترابين هي جزء من المشكلة، وليست الحلّ. المعهد الإسرائيليّ للديمقراطيّة. [بالعبريّة]

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات
الاجتماعية التطبيقية